Mission Permanente du Sultanat d'Oman
aupres des Nations Unies
et des Organisations Internationales
Geneve

البعثة الدائمة لسلطنة عمان
لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية
جنيف

The Permanent Mission of the Sultanate of Oman to the United Nations Office and Other International Organizations in Geneva presents its compliments to the Special Rapporteur on the human rights to safe drinking water and sanitation and with reference to the letter dated 1 March 2017 in relation with the Special Rapporteur's report to the 36th session of the Human Rights Council on the subject of regulation of water and sanitation services in the context of realization of human rights, has the honour to attach herewith the response of the authorities in the Sultanate of Oman to the questionnaire that was attached.

The Permanent Mission of the Sultanate of Oman avails itself of this opportunity to renew to the Special Rapporteur on the human rights to safe drinking water and sanitation the assurances of its highest consideration.

Mr. Léo Heller

Special Rapporteur on the human rights to safe drinking

water and sanitation - OHCHR

Palais des Nations

1211 GENEVA 10

الرد على الأسئلة الواردة من المقرر الخاص المعني
بحق الانسان في الحصول على مياه الشرب الآمنة وخدمات الصرف الصحي

١. توجد عدة هيئات حكومية بالسلطنة تختص بخدمات المياه والصرف الصحي من ضمنها الهيئة العامة للكهرباء والمياه، وزارة الزراعة والثروة السمكية، وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه، مكتب تطوير صحار، مكتب الدولة ومحافظ ظفار، شركة حيا لخدمات الصرف الصحي.
٢. توجد هيئة حكومية (الهيئة العامة للكهرباء والمياه) تختص بتقديم خدمات مياه الشرب وتوجد لديهم شرائح موزعة للاستخدام المنزلي والصناعي والتجاري، وهذه الهيئة قامت بتنفيذ العديد من الخطط لتقديم هذه الخدمات للمستهلكين بكل سهولة ويسر، كما يوجد تنسيق قائم بين هذه الوزارة والهيئة من خلال إصدار تراخيص حفر للورد العام والآبار الجماعية في حال عدم توفر شبكة توزيع مياه في منطقة معينة أو وجود عجز مائي، حيث تقدم هذه المياه للمستهلكين بعد فحصها عن طريق المختبرات للتأكد من سلامتها ومطابقتها لمعايير الجودة والسلامة.
٣. يتم توزيع هذه الخدمات من خلال التشريعات التي تنظم الحصص المائية بين جميع المستهلكين، على سبيل المثال تم إصدار قانون حماية الثروة المائية ولائحتيه التنفيذيتين وهما لائحة تنظم الآبار والافلاج ولائحة استخدام وحدات التحلية على الآبار، وهذا القانون يتضمن مواد وبنود تنظيم آلية استخدام المياه بحيث يضمن لكل مواطن حقه من المياه.
٤. توجد مؤسسة حكومية بمسمى وزارة الشؤون القانونية تعني بدراسة ومراجعة جميع التشريعات والأنظمة المتعلقة بخدمات المياه والتي تقوم بإقتراحها الهيئات والمؤسسات الحكومية المعنية والتي تشرف على هذه الخدمات، ومن ثم يصدر بشأنها المراسيم السلطانية.
٥. المزودون غير الرسميون في السلطنة يعتبروا شركاء أساسيون مع الهيئات والمؤسسات الحكومية في تقديم افضل الخدمات المائية للمستهلكين، فعلى سبيل المثال تم إسناد المزودون غير الرسميون بإنشاء محطات تحلية لمياه الشرب في بعض المحافظات بالسلطنة وبإشراف الحكومة وكذلك إنشاء شبكات توزيع المياه للمستهلكين.
٦. لم يسبق للدولة بأن استعانة بالدول الآخرى في تقديم هذه الخدمات المائية، حيث أن المؤسسات والهيئات الحكومية الداخلية لديها المقدرة على تقديم هذه الخدمات لجميع المستهلكين وبجودة عالية.